الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير
مخبر الحوكمة العمومية و الاقتصاد الاجتماعي

بالتنسيق مع فرقة البحث : آفاق وفعالية التدقيق المحاسبي لترشيد نفقات الادارات العمومية في الجزائر وفق المعايير المحاسبية الدولية *ipsas /ias*

الملتقى الوطني حول:
المحاسبة الثلاثية في
المؤسسات العمومية الادارية

الهيئة الشرفية للملتقى:
أ.د مغاشو مراد / مدير الجامعة
أ.د بن لدغم فتحي / عميد الكلية
أ.د بن لولو سليم بدرالدين/ مدير المخبر و رئيس الملتقى
د. ديدوح شكرية / رئيسة اللجنة العلمية
د. زيان يوسف / رئيس اللجنة التنظيمية

الديباجة

عرفت السنوات الأخيرة تسارع غير مسبوق في التشريعات والإجراءات المتعلقة بتطوير و عصرنة المالية في الجزائر.

في إطار المخطط الشامل لإصلاح المالية العمومية، تم طرح ومنذ مدة عدة مشاريع بدأت ترى النور شيئا فشيئا و نخص بالذكر القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية و قانون المحاسبة العمومية والذي يتمحور حول الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة على أساس الاستحقاق، وفق نظام محاسبي يهدف إلى تنظيم المعلومة المالية وتقديمها بالشكل الذي يتماشى ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.

و يهدف إصلاح المحاسبة العمومية لتحسين نوعية المعلومة الموجهة للبرلمانيين والمواطنين، والكفيلة بتقييم الوضع المالي الحقيقي للدولة وتقدير السياسات العامة، "تمهيدا للمساءلة و العمل على التوجيه الأمثل لاتخاذ القرار".

تضمنت التعديلات المتعلقة بقانون المحاسبة العمومية و التسيير المالي إدراج هيكل محاسبي جديد ثلاثي الأبعاد"، من خلال تطبيق ثلاثة أنواع من المحاسبة، يتميز كل منها بشكل أساسي من حيث النطاق والأدوات و الأهداف وهي:

أولا: المحاسبة الميزانياتية والتي تنقسم بدورها إلى محاسبة الالتزامات، حيث يتم تسجيل النفقات الميزانياتية بعنوان السنة التي تم الالتزام بها ومحاسبة الصندوق، أين يتم تسجيل الإيرادات والنفقات بعنوان نفس السنة المالية لتحصيلها أو دفعها من قبل المحاسبين العموميين

ثانيا: المحاسبة العامة، والتي تعد الإصلاح الجوهري للمحاسبة العمومية، وتسجل مجمل الحركات التي تؤثر على الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة. و هذه المحاسبة قائمة على أساس الاستحقاق، و تمسك من قبل المحاسبين العموميين على أساس مخطط محاسبي، مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي، و هو ما يسمح لهذه المحاسبة بإعطاء نظرة شاملة عن الذمة المالية للدولة، وكذا حول ديونها ومستحقاتها.

ثالثا: محاسبة تحليل التكاليف، التي تعتمد على مخرجات المحاسبة العامة، وتهدف إلى تحليل وقياس تكلفة الأنشطة الملتزم بها ضمن البرامج، بغية تقييم نجاعتها. وهذه الأخيرة تمسك من طرف الآمرين بالصرف، بحيث ستمكن المسيرين من مراقبة وتسيير البرامج كما تساعد نواب البرلمان على معرفة تطور تكاليف الأنشطة والبرامج.

الى جانب ذلك سيتم تقديم الحساب العام للدولة مجمل المعلومات التي تعكس صورة صادقة عن الممتلكات والوضعية المالية للدولة، ويتضمن الميزان العام للحسابات والقوائم المالية والتي تتمثل في الوضعية الصافية المالية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى جدول تباين الوضعية الصافية المالية، وكذلك الملحق الذي يتضمن مذكرات تحدد القواعد الرئيسية والطرق المحاسبية إضافة إلى مذكرات توضيحية أخرى.

من جهة أخرى أدخل هذا القانون مبدأ المصادقة على حسابات الدولة من طرف مجلس المحاسبة الى جانب الرقابة البعدية التي يقوم بها والتي ستعتمد على مخرجات المحاسبة العمومية، لاسيما المحاسبة العامة والتي تعد القوائم المالية الخمسة اهم مخرجاتها وتم بذلك قطع الشك باليقين نهائيا حول إمكانية القيام بذلك من قبل محافظي الحسابات.

من خلال ما سبق تتضح ملامح إشكالية الملتقى: ما هي سبل إنجاح تطبيق الإجراءات الجديدة المتعلقة بالمحاسبة العمومية لبلوغ الأهداف المنشودة و المتمثلة في ترشيد الانفاق و حماية المال العام لتعزيز الثقة لدى المواطن ؟

محاور الملتقى:

1-الاطار النظري و التطبيقي للمحاسبة ثلاثية الابعاد

2-إجراءات المحاسبة : المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التسيير المالي ، تقييم الوضعية المالية و الأداء.

3-مسؤوليات الفاعلين في دائرة الإنفاق العمومي والإيرادات : المحاسب العمومي ، الآمر بالصرف، المراقب الميزانياتي...إلخ.

4-معوقات تطبيق المحاسبة العمومية الجديدة

5-عرض تجارب دولية خاصة من ناحية: تطبيق المحاسبة ثلاثية الابعاد، المصادقة والرقابة على حسابات الدولة.

أهداف الملتقى:

1.التعرف على واقع بداية تطبيق قانون المالية الجديد والمحاسبة الثلاثية.

2.إثراء نقاش علمي أكاديمي ومهني في ما يخص الإصلاحات المحاسبية للقطاع العام.

3.تسليط الضوء على أهمية تبني المحاسبة الثلاثية في القطاع العام.

4.محاولة الوصول إلى توصيات تساهم في خدمة الجماعات المحلية وكل الإدارات العمومية التي تتبنى المحاسبة الثلاثية .

شروط المشاركة :

- أن ترتبط الورقة البحثية بأحد محاور الملتقى؛
- ضرورة التقيّد بالمنهج العلمي المتعارف عليه في البحوث العلمية؛
- استخدام الطريقة الامريكية للتوثيق APA ؛
- لا يجب أن تكون الورقة البحثية قد قدمت للمشاركة في نشاط علمي آخر؛
- تكتب المداخلات باللغة العربية بخط traditional arabic حجم 14 ، وباللغة الأجنبية بخط Times new Roman حجم 12 وبهوامش 2.5 سم على كامل الإتجاهات، مع كتابة العناوين بخط ثخين؛ مع ضرورة ادراج الملخص بلغتين .
- لا تزيد عدد صفحات البحث المقدم عن 20 صفحة، بما في ذلك قائمة المراجع والملاحق، مع ملخص لا يزيد عن صفحة واحدة بلغتين؛
- تخضع جميع المداخلات للتحكيم العلمي؛
- تنشر الأبحاث المميزة في مجلة المخبر؛

تواريخ مهمة:

- ترسل المداخلات في صيغتها النهائية قبل : *30 سبتمبر 2024*
- أخر أجل للرد على المؤلفين *7 أكتوبر 2024*
- ينعقد الملتقى يوم: الأربعاء*15 أكتوبر 2024*

email: laboratoire.gpes@gmail.com / s_benloulou@yahoo.fr